

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني



[https://www.benkjournal.com/a
rticle/view/1561/1162](https://www.benkjournal.com/article/view/1561/1162)

مادة/ دراسات نقدية ٢

نقد الدراسات السابقة
أثر التحول الرقمي على الحقوق العينية في القانون المدني
للباحث: يونس أحمد آدم القدال

تمهيد عام:

تُعد مراجعة الدراسات السابقة خطوة أساسية لفهم الإطار العلمي للموضوع محل الدراسة. وقد سعت هذه المراجعة إلى تحليل عدد من الدراسات القانونية التي تناولت التحول الرقمي والحقوق العينية في القانون المدني، بهدف الوقوف على أبرز ما توصلت إليه، وتحديد مدى إسهامها في معالجة الإشكالات القانونية المرتبطة بالبيئة الرقمية.

دراسة الصيفي ٢٠٢٤ والتي هدفت إلى تحليل قانوني عميق للتعديلات الرقمية في إجراءات الشهر العقاري بمصر.

دراسة المارية ٢٠٢١ والتي تناولت التعديلات التي أدخلتها الإمارات على التشريعات القضائية.

دراسة زهدور ٢٠٢٣ والتي ناقشت التحول من نظام الشهر العقاري الشخصي إلى نظام السجل العيني الرقمي.

مدى شمول الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بموضوع التحول الرقمي، خاصة في مجالات المعاملات الإلكترونية والتجارة الرقمية إلا أن معظم الدراسات ركزت على الجوانب العامة للتحول الرقمي دون التعمق الكافي في تأثيره المباشر على الحقوق العينية في القانون المدني، مما يشير إلى وجود مساحة بحثية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل.

تنوع المصادر المستخدمة:

اعتمدت الدراسات السابقة على مجموعة من المصادر العلمية المتنوعة، مثل: الكتب القانونية المتخصصة، المقالات العلمية، المحكمة التشريعات، والأنظمة القانونية، بعض التقارير والدراسات المتخصصة، وقد أسهم هذا التنوع في تقديم رؤية متعددة الأبعاد حول موضوع التحول الرقمي.

على الرغم من تنوع المصادر في بعض الدراسات إلا أن عددًا منها اعتمد بدرجة أكبر على المصادر النظرية التقليدية، مع محدودية الاستفادة من التقارير الحديثة أو الدراسات التطبيقية التي تعكس التطورات الرقمية المتسارعة.

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة وجود توازن نسبي بين الدراسات الكلاسيكية التي تناولت الحقوق العينية في القانون المدني، وبين الدراسات الحديثة التي تناولت التحول الرقمي، وقد ساعد هذا التوازن في ربط الأساس القانوني التقليدي بالتحويلات التقنية المعاصرة.

أهمية الدراسات الحديثة: تكتسب الدراسات الحديثة أهمية خاصة في هذا المجال نظرًا للتطور السريع للتقنيات الرقمية، وقد أسهمت هذه الدراسات في توضيح تأثير التقنيات الحديثة مثل الأنظمة الرقمية والتوثيق الإلكتروني على المعاملات القانونية والحقوق المرتبطة بها.

تحليل منهجيات الدراسات السابقة: تنوعت المناهج التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، حيث استخدم بعضها المنهج الوصفي التحليلي، المنهج المقارن بين الأنظمة القانونية المختلفة وقد ساعدت هذه المناهج في تحليل النصوص القانونية واستكشاف مدى ملاءمتها للتطورات الرقمية.

يلاحظ أن معظم الدراسات اتجهت إلى التحليل النظري للنصوص القانونية، في حين أن الدراسات التطبيقية التي تعتمد على تحليل الواقع العملي أو دراسة الحالات العملية ما تزال محدودة نسبيًا.

من أبرز نقاط القوة في الدراسات السابقة:
إبراز أهمية التحول الرقمي في تطوير الأنظمة القانونية، وتحليل التشريعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية، والإشارة إلى التحديات القانونية التي تواجه البيئة الرقمية.

تتمثل أبرز جوانب القصور في الدراسات السابقة في: قلة الدراسات المتخصصة التي تربط بين التحول الرقمي والحقوق العينية تحديداً، محدودية التحليل العملي للتطبيقات الرقمية في مجال الملكية والحقوق المرتبطة بها، والحاجة إلى دراسات قانونية أكثر عمقاً تتناول الأبعاد المستقبلية للتحول الرقمي في هذا المجال.

يتضح من خلال مراجعة الدراسات السابقة أنها قدمت إسهامًا مهمًا في فهم التحول الرقمي وآثاره القانونية، إلا أنها لم تتناول بصورة كافية تأثيره المباشر على الحقوق العينية في القانون المدني، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة سد هذه الفجوة العلمية من خلال تحليل العلاقة بين التحول الرقمي والحقوق العينية في إطار قانوني معاصر.